

وثائق معلومات المشروع الموحد (PID)/ورقة بيانات الإجراءات الحمائية المتكاملة (ISDS)

مرحلة التقييم | تاريخ الإعداد/التحديث: 14-نوفمبر-2020 | رقم التقرير: PIDISDSA28345

المعلومات الأساسية

أ. بيانات المشروع الأساسية			
الدولة	رقم المشروع	اسم المشروع	رقم المشروع الأصلي (إن وجد)
جيبوتي	P172979	المشروع المتكامل لترقية الأحياء العشوائية في جيبوتي - التمويل الإضافي	P162901
اسم المشروع الأصلي	المنطقة	التاريخ التقديري للتقييم	التاريخ التقديري لاجتماع مجلس الإدارة
المشروع المتكامل لترقية الأحياء العشوائية في جيبوتي	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	16 نوفمبر 2020	17 ديسمبر 2020
مجالات الممارسة (المبادرة)	أداة التمويل	الجهة/الجهات المقترضة:	الوكالة المنفذة
الممارسات العالمية في المجالات الاجتماعية والمدنية والريفية والمتعلقة بالتكيف	تمويل المشاريع الاستثمارية	جمهورية جيبوتي	وكالة التأهيل الحضري والإسكان الاجتماعي (ARULOS)

الهدف (الأهداف) الانمائية المقترحة - المشروع الأصلي

تتمثل الأهداف الانمائية المقترحة في: (1) تحسين الظروف المعيشية لسكان الأحياء العشوائية في مناطق حضرية مختارة و(2) تعزيز قدرة المؤسسات العامة المسؤولة عن تنفيذ برنامج "صفر عشوائيات"

الهدف (الأهداف) التنموية المقترحة - التمويل الإضافي

تتمثل الأهداف الانمائية المعدلة المقترحة في: (1) تحسين الظروف المعيشية للمجتمعات المضيفة واللاجئين، و(2) تعزيز الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للمجتمعات المضيفة واللاجئين.

المكونات

دعم السياسات العامة و التعزيز المؤسسي
الاستثمارات التحسينية التشاركية لتحسين ظروف العيش و السكن للمجتمعات المضيفة و اللاجئين
إدارة المشروع
الاستجابة الطارئة لجانحة الكوفيد-19 و الفيضانات
مكونات الاستجابة الطارئة

بيانات تمويل المشروع (بالدولار الأمريكي، مليون)

ملخص	التكلفة الإجمالية للمشروع
إجمالي التمويل	30.00
مساهمة البنك الدولي للإنشاء والتعمير / المؤسسة الدولية للتنمية	30.00
الفجوة التمويلية	0.00

التفاصيل

تمويل مجموعة البنك الدولي

30.00
5.00
25.00

المؤسسة الدولية للتنمية
قرض المؤسسة الدولية للتنمية
منحة المؤسسة الدولية للتنمية

فئة التقييم البيئي

أ - التقييم الكامل

هل تم نقل مهام الرقابة والترخيص الخاصة بالضمانات إلى مدير الممارسة؟ لا

القرار

خولت المراجعة للفريق بالتقييم و التفاوض

المقدمة

1. تسعى ورقة المشروع هذه للحصول على موافقة المديرين التنفيذيين لتوفير تمويل إضافي لتوسيع نطاق " المشروع المتكامل لترقية الأحياء العشوائية في جيبوتي (Projet de résorption de bibonvilles) (P162901) في شكل منحة بقيمة 25 مليون دولار أمريكي و قرض بقيمة 5 ملايين دولار من النافذة المُخصصة لدعم اللاجئين والمجتمعات المضيفة في إطار العملية التاسعة عشرة لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية. و سيقوم هذا التمويل الإضافي بإعادة هيكلة مكونات المشروع بحيث يتم التركيز على تنفيذ قانون اللجوء الوطني الصادر في عام 2017، من خلال الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للاجئين والمجتمعات المضيفة في البلاد، مع التركيز على الاستثمارات في الأحياء العشوائية في جيبوتي فيل وقرى اللاجئين.

2. و يدعم المشروع الأصلي تنفيذ البرنامج الوطني "صفر عشوائيات" (Programme Zéro Bidonville) الذي وضعته حكومة جيبوتي لمعالجة المشكلة المعقدة للأحياء العشوائية في جيبوتي فيل بطريقة منهجية وشاملة. و قد تمت الموافقة على العملية الأصلية البالغة قيمتها 20 مليون دولار أمريكي من قبل المجلس التنفيذي للبنك الدولي في 9 نوفمبر 2018 ودخلت حيز التنفيذ في 11 مارس 2019. و تم تمويل هذه العملية من خلال قرض من المؤسسة الدولية للتنمية بقيمة 15 مليون دولار أمريكي ومنحة قدرها 5 ملايين دولار أمريكي من النافذة المُخصصة لدعم اللاجئين والمجتمعات المضيفة في إطار العملية التاسعة عشرة لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية. وقد بلغت نسبة الصرف 23% من إجمالي المبلغ المخصص بعد مرور 18 شهرًا من تاريخ دخول العملية حيز التنفيذ، ومن المتوقع أن تصل نسبة الصرف إلى هدف مُرضٍ يبلغ 28% بالنسبة للعام الثاني بنهاية فبراير 2021. و قد تم تقييم جميع تقييمات الأداء للعملية الأصلية على أنها مرضية على مدار الـ 18 شهرًا الماضية.

3. الهدف الإنمائي للمشروع الأصلي، والذي سيتغير ليعكس الأهداف والأنشطة الجديدة في إطار هذا التمويل الإضافي، هو حاليًا: (1) تحسين الظروف المعيشية لسكان الأحياء العشوائية في مناطق حضرية مختارة و (2) تعزيز قدرة المؤسسات

المشروع المتكامل لترقية الأحياء العشوائية في جيبوتي - التمويل الإضافي (P172979)

العامّة المكلفة بتنفيذ برنامج "صفر عشوائيات". وتشمل مكونات المشروع: المكون الأول - إعداد إطار العمل الاستراتيجي وخطة الاستثمار لبرنامج صفر عشوائيات، والذي تهدف إلى تزويد الحكومة بالأدوات التخطيطية والتنظيمية والمؤسسية والتشغيلية اللازمة لتنفيذ برنامج صفر عشوائيات؛ المكون 2 - استثمارات تحسينية تشاركية في مناطق حضرية مختارة، والتي تهدف إلى تحسين الوصول إلى الخدمات في الأحياء العشوائية المدرجة في برنامج صفر عشوائيات؛ المكون 3 - إدارة المشروع، والذي يهدف إلى دعم الوكالة المنفذة في مجالات تنسيق المشروع، والإدارة المالية، والمشتريات و الرصد الفني والتقييم. وتمت إضافة المكون 4 - الاستجابة الطارئة لجائحة الكوفيد-19 و الفيضانات - ومكون "مكونات الاستجابة الطارئة (CERC)" كجزء من عملية إعادة الهيكلة لمواجهة الفيضانات الأخيرة (نوفمبر 2019 و أبريل 2020)؛ أزمة الكوفيد-19؛ بالإضافة إلى المخاطر المتكررة للكوارث الطبيعية، وكذلك للسماح بإعادة تخصيص عائدات المشروع بشكل سريع في حالة وقوع كارثة طبيعية أو من صنع الإنسان أو أزمة تكون لها، أو من المحتمل أن تسبب، آثارًا اقتصادية و/أو اجتماعية ضارة سلبية.

4. يتمثل هدف التمويل الإضافي المقترح من النافذة المخصصة لدعم اللاجئين والمجتمعات المضيفة في إطار العملية التاسعة عشرة لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية في: "(1) تحسين الظروف المعيشية للمجتمعات المضيفة و اللاجئين، و(2) تعزيز الإدماج الاجتماعي و الاقتصادي للمجتمعات المضيفة و اللاجئين".

5. سوف يسهم التمويل الإضافي في توسيع الأنشطة التي سيستفيد منها اللاجئون بشكل مباشر من خلال تشجيع الاستثمارات في المناطق التي يتركز فيها عدد كبير من هذه الفئة من السكان، و الوصول إلى الفرص الاجتماعية والاقتصادية، ودعم جهود الحكومة لتنفيذ السياسات الموجهة للاجئين. و ستعود أنشطة التحسين بالفائدة على كل من اللاجئين والمجتمعات المضيفة من خلال الاستثمارات في الأحياء العشوائية في إطار برنامج صفر عشوائيات و في قريتي اللاجئين الأكثر اكتظاظاً بالسكان، وهما "علي أديه" و "هول هول". و ستركز الاستثمارات الإضافية في الأحياء العشوائية في جيبوتي على بلديتي بلبالا و بولوس حيث يوجد أكبر تجمع للاجئين في المناطق الحضرية (90٪ من اللاجئين وطالبي اللجوء المسجلين في جيبوتي فيل يقيمون في بلبالا و بولوس - انظر الجدول 3 في الملحق عدد 1) كما أنهما تتميزان بوجود احتياجات كبرى في علاقة بالوصول إلى البنية التحتية الأساسية. ومن المتوقع أن يستفيد من الاستثمارات الإضافية 114.132 ساكناً، منهم 89712 مضيئاً (80٪) و 24420 لاجئاً (20٪). وبالتالي، سيستفيد من المشروع 78٪ من إجمالي اللاجئين في البلاد، التي تستضيف ما مجموعه 31,348 لاجئاً مسجلين لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى حدود 31 أكتوبر 2020. و سيتم تمديد موعد إقفال المشروع حتى 31 ديسمبر 2025 حتى يأخذ في الاعتبار النطاق الموسع للأنشطة المقترحة.

6. و يقترح هذا التمويل الإضافي تحولاً في السياسات لمعالجة عملية الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للاجئين والمجتمعات المضيفة في إطار قانون اللجوء الوطني و برنامج صفر عشوائيات. و سيتمكن هذا التحول في السياسات حكومة جيبوتي من مضاعفة جهودها لدعم اللاجئين داخل أراضيها و التخلي عن مقاربة انتظار المساعدة الإنسانية للاجئين نحو نهج تنموي يسمح للاجئين والمجتمعات المضيفة بالمشاركة النشطة في الاقتصاد الوطني. و سيتحقق ذلك من خلال دعم تنفيذ قانون اللجوء الوطني الصادر في 2017 و الذي يبسط إجراءات تحديد وضع اللاجئين و يوفر لهم المزيد من الفرص للاندماج الاجتماعي والاقتصادي. و سيتم ذلك على وجه الخصوص من خلال الأنشطة المستهدفة المتعلقة بإنشاء المشاريع التي يقودها اللاجئون والمجتمعات التي تستضيفهم، فضلاً عن إمكانية الوصول إلى الأراضي والتمويل الصغير لتحسين السكن.

7. بالإضافة إلى معالجة المعوقات المرتبطة بالسياسات، يهدف التمويل الإضافي إلى تعزيز التمكين الاجتماعي والاقتصادي لكل من اللاجئين والمجتمعات المضيفة في الأحياء العشوائية الحضرية وقرى اللاجئين. ستركز الأنشطة على دعم الأنشطة

المشروع المتكامل لترقية الأحياء العشوائية في جيبوتي – التمويل الإضافي (P172979)

الاقتصادية للاجئين في الأحياء العشوائية الحضرية و المخيمات لتعزيز الروابط التجارية. كما أنها ستمكّن اللاجئين من الحصول على مساكن ميسورة التكلفة، فضلاً عن فرص التدريب لتحسين المهارات. و سيوفر هذا العمل دعماً قوياً لرائدات الأعمال اللاتي يشكلن غالبية الشركات الصغيرة و المتوسطة، و يساعد في معالجة نقاط الضعف الخصوصية التي يواجهنها عند العمل بشكل غير رسمي. كما سيعمل المشروع على تعزيز توفير البنية التحتية والخدمات الحضرية الأساسية للأسر الفقيرة، و جزء كبير منهم من اللاجئين، مما يعزز الدعم المقدم للارتقاء بالأحياء العشوائية في إطار برنامج صفر عشوائيات. بالإضافة إلى ذلك، سيقوم المشروع بتوسيع النطاق الجغرافي للمشروع الأصلي ليشمل قرى اللاجئين خارج جيبوتي. و ستكون العديد من الأنشطة مدفوعة من المجتمع المحلي لضمان استدامة و تأييد التدخلات مع تعزيز التماسك الاجتماعي. و من خلال دعم حكومة جيبوتي في تطوير أدوات السياسات المتوافقة مع قانون اللجوء الوطني، سيعود المشروع بالفائدة على مجتمع اللاجئين بأكمله في جيبوتي.

8. يقترح التمويل الإضافي إعادة هيكلة المشروع من خلال إعادة تشكيل المكونين الرئيسيين: (1) دعم السياسات العامة و التعزيز المؤسسي (2) استثمارات التحسين التشاركية لتحسين الظروف المعيشية والسكنية للمجتمع المضيف واللاجئين. سيعمل المكون 1 على تعزيز تطوير الإطار الاستراتيجي لبرنامج صفر عشوائيات والمساعدة في تنفيذ السياسات العامة والمؤسسية لإدماج اللاجئين لضمان فعالية قانون اللجوء الوطني الصادر عام 2017، كما سيدمج الأنشطة المتعلقة بالوصول إلى الأراضي وتسجيلها. و سيعمل المكون 2 على تعزيز استثمارات التحسين التشاركية وتوسيعها لتشمل أحياء حضرية إضافية وقرى اللاجئين، مع دعم الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات المضيفة واللاجئين.

سياق البلد

9. شهدت جيبوتي، أصغر دولة في القرن الأفريقي، نمواً اقتصادياً كبيراً منذ عام 2000، ولكن لا تزال هناك تحديات في علاقة بالحد من الفقر في البلاد. و يعتبر استقرار البلاد في سياق إقليمي يتميز بالصراعات العنيفة أحد العوامل التي يمكن أن تفسر جزئياً هذه الطفرة الاقتصادية المدفوعة بوجود القواعد العسكرية والأنشطة المتعلقة بالموانئ، فضلاً عن زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة و توسع البنية التحتية العامة. ومع ذلك، وفقاً لتقييم الفقر لعام 2019 الصادر عن البنك الدولي، وصل معدل الفقر المدقع (عند خط الفقر الدولي 1.90 دولاراً) إلى 17 بالمائة في عام 2017. و تميل النساء إلى أن يكن من بين الفئات الأكثر هشاشة، في ظل انخفاض معدل مشاركتهن في القوى العاملة وارتفاع معدلات البطالة بينهن، ومحدودية وصولهن إلى الخدمات¹.

10. جيبوتي هي واحدة من أكثر البلدان تحضرًا في إفريقيا بمعدل نمو حضري ثابت يتركز في عاصمتها. بين عامي 1960 و 2018، سجل عدد السكان نمواً بمتوسط معدل سنوي قدره 4.2 في المائة عندما زاد عدد سكان المناطق الحضرية بوتيرة أعلى بنسبة 5 في المائة ليصل إلى 78 في المائة من إجمالي السكان في عام 2018. و على مدى تلك السنوات الستين، ظلت جيبوتي دولة حواضر حيث يتركز حوالي ثلثي سكانها ونشاطها الاقتصادي في العاصمة. و كان النمو الحضري مدفوعاً ليس فقط من خلال الزيادة الديموغرافية ولكن أيضاً من خلال استمرار تدفق السكان من المناطق الريفية في جيبوتي والبلدان المجاورة، والتي تفاقمت بسبب المخاطر والصراعات المتكررة في البلدان المجاورة.

11. يشكل موقع جيبوتي في منطقة مناخ صحراوي جاف مخاطر عالية على استدامته البيئية و أدى إلى النزوح نحو جيبوتي فيل. و تحتل جيبوتي المرتبة 159 من أصل 181 بلداً فيما يتعلق بقابليته للتأثر بتغير المناخ. و لطالما كان لدرجات الحرارة المرتفعة، وانخفاض معدلات هطول الأمطار، إلى جانب الجفاف المتواصل لعدة سنوات و ندرة المياه الجوفية آثاراً ضارة على سبل العيش و القطاع الزراعي و تدفقات النازحين. و يعود سبب النزوح الداخلي لسكان جيبوتي إلى طول فترات

¹ دراسة جيبوتي حول صحة الأسرة (2003\2004).

المشروع المتكامل لترقية الأحياء العشوائية في جيبوتي – التمويل الإضافي (P172979)

الجفاف، حيث يترك الشباب مجتمعاتهم الريفية بحثاً عن فرص وسبل عيش أفضل في المدينة. وقد أدى الجفاف الذي طال أمده في الآونة الأخيرة إلى زيادة التصحر وتعريض 20 في المائة على الأقل من السكان في جيبوتي فيل و 75 في المائة من الأسر الريفية إلى انعدام الأمن². كما تفاقمت قابلية جيبوتي للتأثر بالمخاطر الطبيعية بسبب محدودية إدارة الموارد المائية، وعدم كفاية تخطيط استخدام الأراضي، و عدم انتظام إنفاذ قوانين البناء، والقدرة المحدودة على منع الكوارث الطبيعية والاستجابة لها بفعالية. وتشمل الأخطار الطبيعية الفيضانات القوية المباشرة؛ و الحرائق، و الزلازل المتكررة، و النشاط البركاني وارتفاع مستوى سطح البحر. و تقع الأحياء العشوائية في المناطق الأكثر تعرضاً لخطر الفيضانات في المدينة مما يزيد من قابلية تعرض السكان لتأثيرات تغير المناخ. و وفقاً لتقييم سريع مشترك بين الوكالات بقيادة الحكومة للفيضانات التي حدثت في نوفمبر 2019، فقد تضرر ما يقدر بـ 250 ألف شخص من الفيضانات، بالإضافة إلى ما يقرب من 16 مليون دولار أمريكي من الأضرار التي لحقت بالمنزل و احتياجات تقدر بنحو 25 مليون دولار لإعادة الإعمار والتعافي³. و قد أعقب هذه الأحداث فيضانات أبريل/نيسان 2020 التي تأثر بها 110 آلاف شخص في جميع أنحاء جيبوتي فيل وضاحية بالبالا، مما يؤكد هشاشة كل من اللاجئين و الجيبوتيين من ذوي الدخل المنخفض، حيث كانت ملاجئهم غير قادرة على تحمل الأمطار الغزيرة.

12. لطالما كانت جيبوتي بلدًا مضيئاً للسكان القادمين من البلدان المجاورة. و بسبب النزاعات المستمرة وطويلة الأمد في البلدان المجاورة، من المرجح أن يستمر اتجاه تدفق اللاجئين. فإلى حدود 31 أكتوبر 2020، تستضيف جيبوتي 31420 لاجئاً وطالب لجوء مسجل، معظمهم من الصومال (13562)، إثيوبيا (11245)، اليمن (5449)، و إريتريا (921)⁴. و يشكل هذا العدد حوالي 3 ٪ من إجمالي السكان الذين يعيشون في جيبوتي، مما يجعلها واحدة من البلدان التي بها نسبة كبيرة من اللاجئين مقابل عدد السكان في العالم⁵.

السياق القطاعي والمؤسسي

13. أدى عدم القدرة على معالجة الضغوط الناتجة عن التوسع الحضري المتزايد إلى انتشار الأحياء العشوائية في جيبوتي. تشير التقديرات إلى أن أكثر من 20 في المائة⁶ من سكان العاصمة يعيشون في أحياء عشوائية تتميز بمساكن رديئة الجودة، وأحياناً موجودة في مناطق خطيرة، بالإضافة إلى نقص الوصول إلى الخدمات الأساسية. و في حين ظهرت بعض الأحياء العشوائية داخل حدود المدينة (في بولابو) منذ الخمسينيات، فقد تكونت العديد منها في بالبالا خارج حدودها الأولية⁷. و تتميز مناطق الأحياء العشوائية بمعدلات عالية من الفقر و الحرمان الاجتماعي والاقتصادي، وانخفاض فرص الوصول إلى الخدمات الأساسية و ارتفاع نسبة التعرض للمخاطر الطبيعية. كما أن ارتفاع نسبة الأسر التي تعيلها نساء في الأحياء

2 وفقاً لإطار الشراكة القطري لجيبوتي 2014-2017، فإن لحالات الجفاف آثار سلبية بشكل خاص على النساء حيث (1) يمثلن شريحة هشة من السكان نظراً لأنهن في الغالب من بين الفئات المحرومة؛ و (2) عبء الأعمال المنزلية، بما في ذلك جلب الماء والبحث عن مواد الطبخ وإعداد الطعام ورعاية الأطفال والمسنين، و هي أعباء تقع في المقام الأول على عاتق النساء بصفتهم مقدمات الرعاية في الصف الأول.

3 البنك الدولي (2020)، "التقييم السريع لاحتياجات ما بعد الكوارث (PDNA)، جيبوتي، ديسمبر 2019".

4 المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (2020 أ)، "تحديث إحصاءات اللاجئين في جيبوتي".

5 لأغراض ورقة المشروع، فإن الإشارة إلى اللاجئين تشمل أيضاً طالبي اللجوء. كلاهما مسجل لدى المفوضية. و يقيم اللاجئون المسجلون في أربع مناطق:

- جيبوتي فيل (بلديتا بالبالا وبوالابو)؛ 5893 لاجئاً مسجلاً؛

- بلدة علي عديبه: 16245 لاجئاً مسجلاً.

- بلدة هول هول بها 6612 لاجئاً مسجلاً؛ و

- قرية مركزي للاجئين بالقرب من مدينة أوبوك بها 2531 لاجئاً مسجلاً.

6 وفقاً للخطة العريضة لبرنامج صفر عشوائيات، يعيش حوالي 120.000 شخص (أي حوالي 20 ٪ من سكان المدينة الذين يتجاوز عددهم 600.000 في الوقت الحاضر) في الـ 13 حيًا عشوائيًا الذي سيتدخل فيه البرنامج. وبالتالي، من المتوقع أن تضم جميع الأحياء العشوائية في المدينة نسبة مئوية أعلى من سكانها، على الرغم من عدم توفر رقم دقيق. و إلى حدود عام 2014، كان عدد السكان الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة كنسبة مئوية من سكان الحضر في جيبوتي 66 بالمائة (قاعدة بيانات الأمم المتحدة للأهداف الإنمائية للألفية).

7 بعد استقلال جيبوتي في عام 1977، تم دمج بالبالا رسميًا في التنمية الحضرية لمدينة جيبوتي.

المشروع المتكامل لترقية الأحياء العشوائية في جيبوتي – التمويل الإضافي (P172979)

العشوائية يجعلهن أكثر عرضة للحرمان⁸. و يساهم الإشغال غير القانوني والمستوطنات غير القانونية في الحد من قدرة السلطات على تخطيط البنية التحتية الحضرية والاجتماعية الأساسية و في خلق ظروف عيش محفوفة بالمخاطر للسكان. و استجابة لهذه التحديات، بالنسبة للمجتمعات المضيفة واللاجئين على حد سواء، أطلقت حكومة جيبوتي برنامج صفر عشوائيات في عام 2018 كجزء من استراتيجية النمو الوطنية لمعالجة السكن الرديء⁹.

14. تتفاقم هذه الضغوطات على ظروف العيش في المناطق الحضرية بسبب أوجه القصور في سوق الأراضي. فعلى وجه الخصوص، تمتلك نسبة صغيرة فقط من إجمالي السكان في جيبوتي وثائق رسمية تثبت حقوقهم في ملكية الأراضي. كما أن الأراضي الدولية العامة والخاصة تفتقد للتحديد (لم يقع ضبط حدودها) أو لسندات ملكية و هي تغطي الجزء الأكبر من مساحة جيبوتي. كما أن وجودهم الفعلي على ارض الواقع دون وثائق ملكية يجعل من الصعب تخصيص الأراضي لتطوير البنية التحتية أو الاستثمار الخاص. و لا يوجد سوى 25000 سند ملكية مسجل بشكل مشتمت و نفس العدد تقريباً من الشهادات المؤقتة في البلاد، في حين يقدر عدد السندات المحتملة بـ 250.000 سند. و يعود الافتقار إلى حيازة الأراضي المعترف بها في الغالب إلى القدرات المحدودة لإدارة الأراضي الدولية و و السجل العقاري على توفير خدمات التسجيل و المسح العقاري.

15. غالباً ما يستقر اللاجئون في المناطق الحضرية في الأحياء الفقيرة في جيبوتي فيل، في بلديتي بالبالا وبولوس¹⁰ في أغلب الأحيان، في ظل ظروف معيشية هشة. و رغم أن وجود اللاجئين في الأحياء العشوائية، و الذين غالباً ما يعيشون مع عائلات مضيفة أو في مساكن مستأجرة، يعزز فرصهم في الاندماج الاجتماعي إلا أنه يزيد الضغط على البنية التحتية والخدمات في الأحياء المضيفة¹¹. كما أن اللاجئين معرضون للاستبعاد الاقتصادي لأنهم غالباً ما يفتقرون إلى المهارات المناسبة للاستجابة لاحتياجات سوق العمل. حيث تبين دراسة أجرتها حكومة جيبوتي¹² أن معدل التوظيف، أي نسبة الأشخاص العاملين من السكان الذين تبلغ أعمارهم 15 عاماً فأكثر، هو 29.2% أو أقل من ثلث إجمالي اللاجئين وطالبي اللجوء. و يبلغ هذا المعدل 25.5% في علي عديه و 26.2% في هول هول؛ و 26.9% في مركزي و 46.0% في جيبوتي فيل. كما أن النقص العام في فرص العمل الرسمية يجعل اللاجئين أكثر عرضة للبطالة، في ظل عوائق تشمل: مخاوف تتعلق بالسلامة، و غياب الوثائق المدنية، والمحظورات الثقافية، و رعاية الأطفال، والمسؤوليات المنزلية. كما أن مستويات تعليم اللاجئين متدنية: أقل من 30 بالمائة لهم مستوى تعليم ابتدائي، وحوالي 15 بالمائة ذوي مستوى تعليم ثانوي، و واحد إلى اثنين بالمائة حاصلون على شهادات جامعية وما بعدها. بالإضافة إلى ذلك، يمتلك شخص واحد تقريباً من كل 100 شخص مشروعاً¹³ (معظمها غير رسمية و متناهية الصغر)، و هي نسبة أعلى من تلك المسجلة في المجتمع المضيف (تقريباً شخص واحد لكل 1000 شخص)، مما يدل على ترسخ ثقافة ريادة الأعمال. و تفتقر تحليلات الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للاجئين حتى الآن إلى معلومات عن اللاجئين في المناطق الحضرية، إلا أن الحكومة تجري حالياً العديد من الدراسات، بما في ذلك دراسة لتحديد احتياجات اللاجئين (بالشراكة مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، و برنامج الأغذية العالمي، والاتحاد الأوروبي، التي بدأت في عام 2019) و تقييم كمي و نوعي لتأثير جائحة كوفيد-19 على اللاجئين والمجتمعات المضيفة

⁸ الوصول إلى المياه المحسنة، والوصول إلى الصرف الصحي المحسن، و الحيازة الآمنة، واستمرارية السكن، و مساحة عيش كافية.

⁹ جمهورية جيبوتي، 2019، الخطوط العريضة لبرنامج صفر عشوائيات.

¹⁰ مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين (2020 ب)، "تقييم حماية اللاجئين: جيبوتي"، النافذة الفرعية الإقليمية المخصصة لدعم اللاجئين والمجتمعات المضيفة في إطار العملية التاسعة عشرة لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية.

¹¹ لجنة العمليات الإقليمية، إطار الشراكة القطري. نفس المرجع.

¹² جمهورية جيبوتي، 2020، تقرير مسح التنميط في قرى اللاجئين 2019، وزارة الشؤون الاجتماعية و التضامن، المعهد الوطني للإحصاء بجيبوتي، برنامج الأغذية العالمي، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

¹³ المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (2019)، "نتائج التنميط الاجتماعي والمهني للاجئين: علي عديه، هول هول، مركزي، جيبوتي فيل.

(بالشراكة مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين ومجموعة البنك الدولي و المعهد الوطني للإحصاء في جيبوتي، 2020)

16. في يناير 2017، أصدرت حكومة جيبوتي قانون اللجوء الوطني - و هناك إجماع واسع على أنه أحد أكثر قوانين اللاجئين تقدمية في العالم. حيث يمكن القانون من تحسين وصول اللاجئين إلى الرعاية الصحية والتعليم وفرص العمل¹⁴، كما يوفر لهم حقوقاً تضعهم فعلياً على قدم المساواة مع المواطنين الجيبوتيين. و تشمل هذه الحقوق¹⁵: (1) عدم التمييز؛ (2) حرية الحركة؛ (3) الحصول على شهادات الميلاد والوفاة؛ (4) الحصول على وثائق الهوية و السفر؛ (5) التعليم؛ (6) العمل؛ (7) التقاضي (الشكاوى أمام المحكمة)؛ (8) الملكية؛ (9) ممارسة الشعائر الدينية؛ (10) حرية تكوين الجمعيات؛ (11) الضمان الاجتماعي العام؛ و (12) الحصول على الجنسية. و بينما تشرف مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين على التسجيل والخدمات متعددة القطاعات، فإنها تعمل جنباً إلى جنب مع المكتب الوطني لمساعدة اللاجئين والمنكوبين التابع للحكومة (ONARS)، وهو المؤسسة الحكومية الرئيسية المسؤولة عن حماية اللاجئين وتنفيذ قانون اللجوء الوطني و تعمل كجزء من وزارة الداخلية، وكذلك مع وزارة التعليم والتدريب المهني، ووزارة الصحة، ووزارة الشؤون الاجتماعية، ووزارة الزراعة.

17. بسبب العديد من المعوقات، وأبرزها نقص التمويل والتنسيق الأفقي بين المؤسسات، لم يتم بعد تنفيذ قانون اللجوء الوطني بالكامل. حيث لم يتم بعد التخفيف من المعوقات المرتبطة بالقدرات الهيكلية داخل الإدارة العمومية والقطاع الخاص¹⁶، كما واجهت المفوضية معوقات تمويل منعت المفوضية من تقديم الدعم الكامل لجهود الحكومة. إن سد الثغرات التنظيمية في قانون اللجوء من شأنه أن يحسن فرص وصول اللاجئين إلى الشهادات المدرسية، والوصول إلى الملكية، وتسجيل المشاريع، و الوصول إلى التمويل، والوصول إلى الخدمات الصحية والاجتماعية. و لقد اعترفت الحكومة بوجود هذه المعوقات، وعلى الأخص خلال المنتدى العالمي للاجئين في ديسمبر 2019 في جنيف، وتعدت بضمان تحسين عملية تنفيذ قانون 2017¹⁷ من خلال مجموعة من التدابير على غرار: دمج اللاجئين في التعليم الفني والتدريب المهني؛ ضمان رعاية صحية جيدة للاجئين؛ و إدماج 12500 لاجئ تدريجياً في برنامج الضمان الاجتماعي الوطني.

18. هناك ارتباط وثيق بين رفاهية اللاجئين و رفاهية المجتمعات المضيفة، و هي تقوم على الحفاظ على القدرة على التكيف و تأمين سبل العيش لكلا المجموعتين¹⁸. ليست هناك قرية للاجئين مغلقة بالكامل أمام الأسواق الموجودة خارجها¹⁹. حيث ينتقل العديد من اللاجئين باستمرار بين القرى والأحياء العشوائية في المدن لأغراض التجارة أو توزيع الغذاء أو غيرها من الخدمات²⁰ مستعينين في ذلك بقرب القرى من مسارات وسائل النقل. و بما أن الناس يتنقلون و يتاجرون بين القرى والمناطق الحضرية، يساهم اللاجئون بشكل متزايد في الاقتصاد المضيف²¹. على سبيل المثال، كثيراً ما يتم نقل الأسماك والسلع الأخرى من سوق أوبوك من وإلى قرية مركزي للاجئين²². كما يعتبر تنقل الناس بين القرى و جيبوتي فيل أثراً مضاعفاً

¹⁴ في ديسمبر 2019، قطعت حكومة جيبوتي خمسة تعهدات خلال المنتدى العالمي للاجئين: (1) دمج اللاجئين في خطة التنمية الوطنية كجزء من رؤية 2035؛ (2) تعزيز قيمة المدرسين من خلال برنامج تدريب إلهادي ودعم الميزانية الوطنية؛ (3) تزويد اللاجئين بالتدريب التقني والمهني لتحسين الإدماج الاجتماعي والاقتصادي؛ (4) استثمار المزيد من القطاع الصحي في المنصات التقنية لتعزيز المرافق الصحية في المناطق المضيفة للاجئين من أجل خدمات أفضل على جميع المستويات (1 و 2 و 3)؛ (5) إدراج 12500 لاجئ تدريجياً في برنامج التأمين الصحي الشامل بحلول عام 2021.

¹⁵ حكومة جيبوتي (2017) قانون عدد 159/AN/16/7ème L بشأن وضع اللاجئين في جمهورية جيبوتي.

¹⁶ المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (2019)، "التقييم اللامركزي لبرنامج سبل العيش التابع للمفوضية في جيبوتي (2015-2018)".

¹⁷ المنتدى العالمي للاجئين 2019 (ديسمبر 2019)، "خطاب حكومة جيبوتي - النسخة الكاملة لخطاب وزير الداخلية الذي ألقاه في المنتدى العالمي للاجئين 2019".

¹⁸ مجموعة البنك الدولي (2017)، "المشردون قسراً - نحو استجابة إنمائية تدعم اللاجئين والمشردين داخلياً ومضيفيهم".

¹⁹ إريك ويركر (2007)، "اقتصاديات مخيمات اللاجئين"، مجلة دراسات اللاجئين، المجلد 20، العدد 3، سبتمبر 2007، ص. 461-480. (Werker, Eric).
((2007), 'Refugee Camp Economies', Journal of Refugee Studies, Volume 20, Issue 3, September 2007, pp. 461-480.)

²⁰ المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (2020 ب)، المرجع نفسه.

²¹ لمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (2018)، "الخطة الاستراتيجية لسبل العيش - المفوضية في جيبوتي 2018-2022".

²² المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والبنك الدولي (2019)، "زيارة مشتركة بين المفوضية والبنك الدولي إلى أوبوك - جرد حالة رائدي

المشروع المتكامل لترقية الأحياء العشوائية في جيبوتي - التمويل الإضافي (P172979)

للأنظمة الجديدة التي ينفذها برنامج الأغذية العالمي في قرى اللاجئين. و منذ نوفمبر 2015، أصبح اللاجئون مطالبين بالتواجد الفعلي في القرى مرة في الشهر بسبب تقنية البصمة الجديدة المستخدمة للتحقق من هوية المستفيدين لتقليل المخالفات المتعلقة بتوزيع الغذاء و المستحقات النقدية²³. و هو ما ينتج عنه عبور المستفيدين الذين يعملون بشكل غير رسمي في جيبوتي فيل و لكن يجب عليهم العودة إلى قرى اللاجئين لتحصيل مستحقاتهم²⁴. لذلك، فإن عدد اللاجئين المسجلين في جيبوتي فيل لا يعكس العدد الفعلي للاجئين الموجودين في العاصمة و هو ما يعني أن الاستثمارات في الأحياء العشوائية، حيث يعيش معظم اللاجئين في المناطق الحضرية، ستعود بالنفع على عدد لاجئين أكبر من الأعداد الرسمية.

الهدف (الأهداف) الإنمائية المقترحة

الهدف (الأهداف) الإنمائي(ة) المقترح(ة) - المشروع الأصلي

تتمثل الأهداف الإنمائية المقترحة في: (1) تحسين الظروف المعيشية لسكان الأحياء العشوائية في مناطق حضرية مختارة و(2) تعزيز قدرة المؤسسات العامة المكلفة بتنفيذ برنامج "صفر عشوائيات"

الهدف (الأهداف) الإنمائي(ة) المقترح(ة) - التمويل الإضافي

تتمثل الأهداف الإنمائية المعدلة المقترحة في: (1) تحسين الظروف المعيشية للمجتمعات المضيفة و اللاجئين، و(2) تعزيز الإدماج الاجتماعي و الاقتصادي للمجتمعات المضيفة و اللاجئين.

النتائج الرئيسية

19. تمت الموافقة على المشروع في 09 نوفمبر 2018 و دخل حيز التنفيذ منذ 11 مارس 2019. و بعد مرور أكثر من عام عن دخوله حيز التنفيذ، يعمل المشروع الأصلي بشكل جيد ويتقدم التنفيذ كما هو مخطط له. و تم تقييم التقدم المحرز نحو تحقيق الهدف الإنمائي المقترح و التقدم العام في التنفيذ على أنهما مرضيين. كما تم تقييم إدارة المشروع و المشتريات و الإدارة المالية على أنها مرضية أيضاً. و بنهاية سبتمبر 2020، وصل إجمالي المدفوعات إلى نسبة 23٪ من إجمالي المبلغ المرصود بما يتماشى مع ملف الصرف المتوقع لعملية معقدة لترقية الأحياء العشوائية²⁵.

20. الضمانات: تُظهر وكالة التأهيل الحضري والإسكان الاجتماعي (أرولوس) اهتمامًا خاصًا بالضمانات لتسهيل تنفيذ الأشغال في مرحلة لاحقة من التنفيذ و التمويل الإضافي. يؤمن موظف بدوام كامل (أخصائي ضمانات اجتماعية) يساعده موظفان شابان وخبير وطني محنك في مجال البيئة والصحة والسلامة بتنفيذ أدوات الإجراءات الوقائية. و كما هو مذكور في وثيقة تقييم المشروع الأصلي للمشروع لهذا المشروع، يجب أن يكون لدى وكالة التأهيل الحضري والإسكان الاجتماعي اثنين من الأخصائيين في الإجراءات الوقائية، و أخصائي في الضمانات البيئية و أخصائي في الضمانات الاجتماعية لضمان تنفيذ الإجراءات الوقائية بشكل مناسب. و يصبح هذا الشرط أكثر أهمية بعد توسيع النطاق الجغرافي والاجتماعي للمشروع في إطار التمويل الإضافي. و يتم تنفيذ كل من إطار الإدارة البيئية والاجتماعية و إطار سياسة إعادة التوطين الذين تم إعدادهما للمشروع الأصلي بكفاءة. أما على صعيد الاستثمار في البنية التحتية، فقد انطلقت اشغال إنشاء أول طريق وصول في 15 أكتوبر 2019. و يجري تنفيذ خطة عمل إعادة التوطين التي تم إعدادها من قبل العميل بشكل مرضي. حيث لم يلاحظ حدوث نزوح مادي. كما تم إعداد تقييم الأثر البيئي والاجتماعي و يعتبر تنفيذ خطة الإدارة البيئية والاجتماعية ذات الصلة من قبل المقاولين ووحدة تنفيذ المشروع مرضياً. حيث لم يقع أي حدث/حادث كبير. بالإضافة إلى ذلك، فإن الدراسات

الأعمال".

²³ برنامج الغذاء العالمي (2016)، "المساعدة الغذائية للفئات الهشة واللاجئين في جيبوتي، تقرير المشروع الموحد".

²⁴ المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (2020 ب)، المرجع نفسه.

²⁵ لا يمكن أن تنطلق الاستثمارات الرئيسية (أي تنفيذ الأشغال) إلا بعد الانتهاء من سلسلة من الدراسات الهامة لضمان نجاح تدخلات ترقية الأحياء العشوائية. وفقاً للتوقعات، فإن الجزء الأكبر من عمليات الصرف سيتم في السنوات 2 إلى 5 من العملية. و يعود ذلك إلى أن تدخلات ترقية الأحياء العشوائية عادة ما تكون معقدة: تتطلب الدراسات والتشخيصات الضرورية لمثل هذه التدخلات وقتًا كافيًا لتجنب إحباط الانتظارات المحلية أو إعاقة التكامل (IEG 2018). لذا يرتبط إجراء الدراسات بانخفاض معدلات الصرف مقارنة بتنفيذ الأشغال الأكثر كثافة في الاستثمار. و هو ما يفسر كذلك الزيادة المتوقعة في عمليات الصرف بدءًا من السنة الثانية.

المشروع المتكامل لترقية الأحياء العشوائية في جيبوتي - التمويل الإضافي (P172979)

الهامة الخاصة بأشغال البنية التحتية اللاحقة (الخطط الحضرية، والدراسات الفنية، ووثائق الإجراءات الوقائية) تسير على الطريق الصحيح حتى الآن.

21. النتائج حتى تاريخه. يسير المكوّن 1 (إعداد إطار العمل الاستراتيجي وخطة الاستثمار لبرنامج "صفر عشوائيات") على الطريق الصحيح، كما هو مبين من خلال: (1) استكمال مجلس الوزراء للاستراتيجية الوطنية لبرنامج "صفر عشوائيات" واعتمادها؛ (2) إعادة الهيكلة الناجحة لوكالة التأهيل الحضري والإسكان الاجتماعي و تشغيلها بالكامل؛ (3) بناء التآزر والتعاون مع الوزارات الفنية من خلال توقيع مذكرات التفاهم بين وكالة التأهيل الحضري والإسكان الاجتماعي والمؤسسات المختلفة، بما في ذلك وزارة الشؤون الاجتماعية والتضامن و دائرة التخطيط الإقليمي وتخطيط المدن والإسكان و دائرة الأراضي و السجل العقاري - لبناء القدرات و تمكينهم من أداء مهامهم بشكل أفضل داخل المشروع وخارجه؛ و (4) تسليم/وضع اللامسات الأخيرة على العديد من الدراسات التي تعتبر شرطاً أساسياً لبدء أشغال إعادة الهيكلة (بما في ذلك دراسة إعادة الهيكلة لبالبالا أنسيان والدراسات الحضرية والفنية لموقع إعادة التوطين). بالإضافة إلى ذلك، تجدر الإشارة للتقدم السريع الذي تم إحرازه في إعداد دراسات إعادة الهيكلة لسبعة من بين 13 حياً ذوي أولوية. و أظهر المكون 2 (استثمارات التحسين التشاركية في مناطق حضرية مختارة) تقدماً كبيراً. و تم إطلاق الاستثمارات ذات الأولوية في بالبالا أنسيان حيث انطلقت أشغال طريق الوصول إلى المنطقة في أكتوبر 2019 ومن المتوقع إنهاؤها في الثلثية الأخيرة من سنة 2020. كما سيتمكن الانتهاء من الدراسات الحضرية ودراسات إعادة الهيكلة الخاصة بكل من موقع إعادة التوطين و بالبالا أنسيان من إطلاق الأشغال ذات الصلة بحلول نهاية عام 2020. و بدعم من هذا المكون، تم إطلاق أنشطة تعبئة المجتمع بشكل فعال تحت إشراف وزارة الشؤون الاجتماعية والتضامن وتشمل النتائج التالية حتى الآن: (1) تم إنشاء ست لجان لتحسين التواصل مع المجتمعات المحلية ومشاركتها في تحديد واختيار وتنفيذ مشاريع البنية التحتية؛ (2) تم إنشاء لجنة الأشخاص المتأثرين بالمشروع؛ (3) تم توظيف خمسة ميسرين مجتمعيين و انطلقوا في أعمال توعية السكان؛ (4) تم اختيار العمال غير المؤهلين بتوجيه من وزارة الشؤون الاجتماعية والتضامن ثم تم توظيفهم من قبل الشركة المسؤولة عن بناء طريق الوصول. توضح الدروس المستفادة من المشاركة حتى الآن في إطار المشروع الأصلي تأثير الاستثمارات والمشاركة المجتمعية و تقدم حالة للتوسع السريع في التدخلات في الأحياء العشوائية وقرى اللاجئين على حد سواء.

د- وصف المشروع

22. المكوّن 1. دعم السياسات العامة و التعزيز المؤسسي (5.1 مليون دولار أمريكي). سوف يواصل هذا المكون تعزيز قدرات مختلف أصحاب المصلحة المشاركين في المشروع و سيركز أيضاً على دعم المؤسسات الوطنية في صياغة السياسات العامة لإدماج اللاجئين والمجتمعات المضيفة. و قد تم توسيع هذا المكون لتقديم الدعم للمؤسسات الوطنية من أجل تفعيل قانون اللجوء الوطني لعام 2017.

المكون الفرعي 1.1 دعم تنفيذ قانون اللجوء الوطني لعام 2017. سوف يدخل التمويل الإضافي مكوناً فرعياً جديداً لدعم تنفيذ قانون اللجوء الوطني لعام 2017 من أجل التمكين الاجتماعي والاقتصادي للاجئين. و هو ما يشمل الأنشطة التالية: (أ) تحليل كامل لنقاط الضعف القطاعية لسد فجوة تنفيذ قانون اللجوء الوطني، والمتعلقة بوصول اللاجئين إلى: (1) الفرص الاقتصادية وملكية المشاريع، (2) الخدمات المالية والمصرفية، (3) سندات الملكية، (4) التعليم، (5) الصحة والخدمات الاجتماعية. و هو ما سينتج عنه إعداد خمس عمليات تشخيص وخطط عمل بما في ذلك التوصيات من حيث تبسيط الإجراءات (الوقت والتكاليف والإجراءات) والتنسيق المؤسسي لتنفيذ القانون؛ (ب) دعم عملية تنسيق تنفيذ خطط العمل (1 و 2 و 3) أعلاه، والمساهمة المباشرة في: دعم الأنشطة التجارية والاقتصادية للاجئين (كجزء من المكون الفرعي 4.2)، و وصول اللاجئين إلى التمويل الصغير لمواد البناء (كجزء من المكون الفرعي 3.2)، و الحصول على سندات الملكية لأسر اللاجئين (كجزء من المكون الفرعي 3.1)؛ (ج) أنشطة التوعية التي تستهدف المؤسسات الوطنية والمحلية والسكان المتضررين لتعزيز المعلومات حول قانون اللجوء الوطني.

المكون الفرعي 2.1 إدراج الفئات الهشة من السكان واللاجئين في أدوات تخطيط و تنفيذ برنامج "صفر

المشروع المتكامل لترقية الأحياء العشوائية في جيبوتي – التمويل الإضافي (P172979)

عشوائيات"). سوف يعتمد هذا المكون الفرعي على الدعم المقدم من خلال المشروع الأصلي لرفع نسق تفعيل برنامج "صفر عشوائيات"، ولتمويل تطوير دراسات حضرية وتقنية إضافية من أجل التجديد الحضري في أحياء قديمة مختارة؛ فضلاً عن خطط إعادة الهيكلة اللازمة لتنفيذ إعادة هيكلة قرى اللاجئين الجديدة المختارة ("علي عديه" و "هول هول") و أثناء إعداد الدراسات وخطط إعادة الهيكلة، سيتم الأخذ بعين الاعتبار بشكل خاص قضايا التكيف و إمكانية إدماج الجميع. بالإضافة إلى ذلك، سيتم إعداد خطة اتصالية لإبلاغ المستفيدين وأصحاب المصلحة الخارجيين.

المكون الفرعي 3.1: دعم الحوكمة و التعزيز المؤسسي. في إطار هذا المكون الفرعي، سيعمل التمويل الإضافي على تعزيز قدرات العديد من المؤسسات المشاركة في المشروع. حيث سيعمل، أولاً، مديرية أملك الدولة والشؤون العقارية من أجل إنشاء نظام متكامل للتسجيل والسجل العقاري، وجمع البيانات عن إشغال الأراضي والممتلكات في المناطق التي يستهدفها المشروع، وبناء القدرات والأصول ذات الصلة لتنفيذ المشروع. كما سيعمل التمويل الإضافي على تجريب التسجيل المنتظم للممتلكات في مناطق المشروع، بما في ذلك الأحياء العشوائية الحضرية وقرى اللاجئين. ثانياً، سيعزز هذا التمويل الإضافي بشكل عرضي أنظمة الحوكمة و المؤسسات المطلوبة ليس فقط لنجاح المشروع، ولكن أيضاً لضمان استدامة الدعم لفائدة المجتمع المضيف واللاجئين بعد انتهاء الفترة التي يغطيها التمويل الإضافي. و توجد قائمة في المؤسسات الوطنية والبلدية التي ستتلقى الدعم التقني والمالي في الملحق 1.

2.3. المكون 2. استثمارات التحسين التشاركية لتحسين الظروف المعيشية والسكنية للمجتمع المضيف واللاجئين (23.1 مليون دولار أمريكي). إن الهدف من المكون الثاني هو توسيع الوصول إلى الخدمات في مناطق إضافية، بما في ذلك أحياء حضرية أخرى وقريتين للاجئين و ذلك من أجل تحسين الظروف المعيشية لكل من المجتمعات المضيفة و اللاجئين. كما سيواصل هذا المكون تعزيز أنشطة التنمية المجتمعية و تقديم الدعم لأنشطة الاقتصادية للمجتمع المضيف و اللاجئين.

المكون الفرعي 1.2. دعم إعادة الهيكلة الشاملة والمرنة للأحياء الحضرية وقرى اللاجئين وتحسين الوصول إلى الخدمات. سيعمل هذا المكون الفرعي من التمويل الإضافي على توسيع نطاق أنشطة الترقية التي انطلقت في إطار المشروع الأصلي إلى الأحياء ذات الأولوية الأخرى. حيث سيتم توسيع الأنشطة الحالية في بلبالا أنسيان إلى أربعة أحياء داخل بلديتي بالبالا و بولاوس، وإلى قريتين للاجئين في جنوب البلاد. و سوف تسترشد استثمارات التحسين المحددة بخطط إعادة الهيكلة التي تم تسليمها أو التي سيتم إعدادها في إطار المكون 2.1 لتعزيز البنية التحتية القابلة للتكيف. كما يتم وصف المناطق الجديدة التي سيتم تطويرها في إطار التمويل الإضافي في الملحق عدد 1.

المكون الفرعي 2.2. الاستثمارات في منطقة إعادة التوطين والدعم الفني لمناطق التوسع. سيستكمل هذا المكون الفرعي من التمويل الإضافي تمويل المشروع الأصلي لتطوير منطقة إعادة التوطين، بما في ذلك بناء البنية التحتية الحضرية القابلة للتكيف والمعدات الأساسية استناداً إلى المخططات الحضرية التي تم تطويرها في إطار المكون الفرعي 1.1 من المشروع الأصلي. و بالإضافة إلى الاستثمارات في منطقة إعادة التوطين، سيشمل هذا المكون الفرعي صياغة خطة عمل لتطوير منطقة عازلة تبلغ مساحتها 110 هكتاراً. و سوف تقدم خطة العمل استراتيجية لضمان الشفافية المالية واستدامة تخصيص الأراضي و تحسين قيمة الأرض لتمويل الإسكان الاجتماعي عبر آليات التكافؤ (péréquation) في المنطقة العازلة.

المكون الفرعي 3.2: دعم تحسين الإسكان. تماشياً مع الركيزة الثالثة لاستراتيجية برنامج "صفر عشوائيات"، سيشمل التمويل الإضافي مكوناً فرعياً جديداً لتحسين الإسكان في الأحياء العشوائية و قرى اللاجئين المحددة من أجل تحسين ظروف المعيشة والسلامة لأكثر الفئات هشاشة. و سوف يعزز وصول المستفيدين إلى التمويل الصغير لمواد البناء. كما سيتم إعادة تشكيل مخطط الائتمان الصغير للمواد السكنية، والذي من خلاله تُمكن وكالة التأهيل الحضري والإسكان الاجتماعي الأسر من الحصول على تمويل لبناء المساكن، إلى "صندوق الائتمان الصغير للمواد السكنية"، الذي تديره الوكالة و من داخلها، والذي سيتم دعمه مالياً وتقنياً في إطار هذا المكون الفرعي.

المشروع المتكامل لترقية الأحياء العشوائية في جيبوتي - التمويل الإضافي (P172979)

وسيتّم بعد ذلك تجربة هذا الصندوق في الأحياء العشوائية وقرى اللاجئين لدعم تحسين المساكن في الموقع، وتشجيع استخدام مواد البناء المستدامة. كما سيقوم التمويل الإضافي بتمويل بناء المساكن في منطقة إعادة التوطين: سيتم تزويد الأسر التي تم تشريدتها بسبب أشغال التطوير في إطار المكون الفرعي 1.2 بالمواد والمساعدة في الإشراف من أجل بناء المساكن بأنفسهم.

المكون الفرعي 4.2: صندوق التنمية الاجتماعية والاقتصادية لإدماج المجتمعات المضيفة واللاجئين. سيعمل هذا المكون الفرعي على تعزيز الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للاجئين والمجتمعات المضيفة من خلال توسيع صندوق التنمية المجتمعية للمشروع الأصلي الذي ستتغير تسميته إلى صندوق التنمية الاجتماعية والاقتصادية. و سيتم توسيع نطاق هذا الصندوق لدعم الأنشطة الاقتصادية والتجارية في المناطق المستهدفة. كما سيتم توسيع المشاريع الفرعية التي سيمولها الصندوق لتشمل مناطق جغرافية جديدة، بما في ذلك قرى اللاجئين، و تغطي مجالات مواضيعية إضافية. و سيشمل هذا المكون الفرعي أيضاً المساعدة الفنية لدعم المؤسسات التي يملكها اللاجئون و المجتمعات المضيفة و يضيف أنشطة تنمية المهارات لتعزيز قابلية توظيف المستفيدين.

24. المكون 3 - إدارة المشروع (1.8 مليون دولار أمريكي). بالإضافة إلى الدعم المقدم للوكالة المنفذة في إطار المشروع الأصلي، فإن التمويل الإضافي سيدعم التدابير التي تتخذها وحدة تنفيذ المشروع لإدارة النطاق الموسع للأنشطة. و بعد تقييم ذاتي بناءً على تجربة الأشهر الستة الأولى من تنفيذ المشروع المتكامل لترقية الأحياء العشوائية، وضعت الوكالة المنفذة خطة عمل لتوسيع فريق التنفيذ. و يشمل ذلك توظيف العديد من المهنيين ذوي الخبرة بهدف تعزيز قدرة الوكالة على تقديم الخدمات، بما في ذلك توظيف مهندس إشراف لمراقبة الأشغال المختلفة لوكالة التأهيل الحضري والإسكان الاجتماعي عن كثب؛ خبير مساعد إجراءات وقائية؛ مساعد مشتريات مخصص؛ خبير في إدارة مخاطر الكوارث لضمان إدماج تدابير التكيف عبر الركائز المختلفة لتدخلات برنامج "صفر عشوائيات"؛ وأخصائي اتصال لتعزيز الأنشطة الاتصالية. و سيتم توظيف خبير في المشاركة المجتمعية لإفادة وزارة الشؤون الاجتماعية و التضامن من أجل دعم الأنشطة المتعلقة بمشاركة المجتمع المحلي. كما سيتم توظيف خبير رصد و تقييم لمساعدة وزارة الإسكان في تنسيق أنشطتها وتنفيذها.

25. المكون 4 - الاستجابة الطارئة لجانحة كوفيد-19 و للفيضانات. سوف لن يطرأ أي تغيير على هذا المكون من المشروع الأصلي و الذي يدعم برنامج الطوارئ للاستجابة لجانحة كوفيد-19 و الفيضانات.

26. المكون 5 - مكونات الاستجابة الطارئة. سوف لن يطرأ أي تغيير على هذا المكون من المشروع الأصلي. و يهدف هذا المكون إلى توفير استجابة فورية لأي أزمة أو حالة طوارئ مؤهلة على النحو المطلوب، من خلال السماح بإعادة تخصيص عائدات المشروع بسرعة في حالة حدوث أي كارثة طبيعية أو من صنع الإنسان أو أزمة في المستقبل تتسبب، أو من المحتمل أن تتسبب، في حدوث تأثير اقتصادي و/أو اجتماعي سلبي كبير. هذا المكون مفيد بشكل مباشر لكل من اللاجئين والمجتمعات المضيفة التي قد تتأثر بأي كارثة في المستقبل.

ه. التنفيذ

الترتيبات المؤسسية و ترتيبات التنفيذ

27. ستبقى الترتيبات المؤسسية للتنفيذ والمساعدة الفنية و ترتيبات الرقابة كما هي بالنسبة للمشروع الأصلي. وسيواصل وزير الإسكان الإشراف على تنفيذ المشروع، و الذي سيمنح عملياً لوكالة التأهيل الحضري والإسكان الاجتماعي. و ستبقى الوكالة

المشروع المتكامل لترقية الأحياء العشوائية في جيبوتي – التمويل الإضافي (P172979)

مسؤولة عن إدارة المشروع على المستوى المركزي وتنسيق التنفيذ العام للمشروع و ضمان توافر التحويلات المالية في الوقت المناسب، و مسك حسابات المشروع، وإصدار التقارير المالية، و رصد و تقييم برنامج التنفيذ وأثاره، و إبلاغ النتائج إلى مختلف أصحاب المصلحة، فضلاً عن إدارة العلاقات مع البنك الدولي. سوف يقوم هذا التمويل الإضافي بدمج الدروس المستفادة من تنفيذ المشروع الأصلي بناءً على التقييم المؤسسي الذي أجرته وكالة التأهيل الحضري والإسكان الاجتماعي خلال السنة الأولى من التنفيذ؛ كما سيقوم بالتخطيط عن كثب لتنفيذ تدابير التعزيز المحددة المذكورة أعلاه لفائدة وحدة تنفيذ المشروع والوكالات الأخرى المشاركة في التنفيذ، و هو ما سيؤهلهم لتنفيذ مشروع أكبر. كما ستبقى المسؤولية الانتمانية على عاتق وكالة التأهيل الحضري والإسكان الاجتماعي بالنسبة للمشروع بأكمله.

28. يتطلب العمل على دمج اللاجئين ترتيبات مؤسسية قوية بين أصحاب المصلحة المتعددين لضمان التنسيق الرأسي والأفقي. وسيتم تنفيذ الأنشطة المتعلقة بمسألة اللاجئين بقيادة المكتب الوطني لغوث اللاجئين والمنكوبين، بالتنسيق الوثيق مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. بالإضافة إلى ذلك، سيتم تشريك الجمعيات العاملة مع اللاجئين للاستفادة من معرفتها بالسياق المحلي. و بالنظر إلى المجالات المواضيعية الجديدة المدرجة في هذا التمويل الإضافي، سيتم توسيع اللجنة التوجيهية الحالية لتشمل أصحاب المصلحة المعنيين.

موقع المشروع والخصائص الفيزيائية البارزة ذات الصلة بتحليل الإجراءات الوقائية (إذا كانت معروفة)

بلدية بالبالا هي موقع المشروع الأصلي. سيتم توسيع مجال تدخل التمويل الإضافي ليشمل ثلاثة أحياء صغيرة أخرى في بلدية بالبالا ومنطقة دجاقا بولدوق في بلدية بولابوس و ثلاثة أحياء صغيرة أخرى في بالبالا الشمالية، وإلى قرى 'علي عديه' و'هول هول' للاجئين في علي صبيح. و تعتبر كل هذه المناطق الجديدة (باستثناء منطقة 'علي عديه' و'هول هول') حضرية للغاية في ظل وجود متاجر ومساجد ومدارس وكنيات و عيادات، إلخ. و في إطار التمويل الإضافي، سيغطي مكون مكونات الاستجابة الطارئة الذي تمت إضافته جميع أراضي جيبوتي. تتميز جيبوتي بمناخ صحراوي مع هطول أمطار متفرقة. نادراً ما يتجاوز معدل هطول الأمطار 200 ملم في السنة. و غالباً ما يغطي موسم الأمطار أو الفصل البارد الفترة من أكتوبر إلى أبريل أما الموسم الحار، و الذي يتميز بشدة الحرارة حيث تزيد درجات الحرارة عمومًا عن 40 درجة مئوية في اليوم، فيمتد من مايو إلى سبتمبر ويؤثر بشدة على تدهور البيئة. واجهت جيبوتي فيل أحداث هطول الأمطار الشديدة في السنوات الأخيرة مع فيضانات في العديد من المناطق بسبب ضعف أداء نظام تصريف مياه الأمطار ونظام الصرف الصحي خاصة في المناطق الموجودة على نفس مستوى البحر. بالإضافة إلى ذلك، فإن ندرة الموارد المائية وضعف جودتها لا سيما في جيبوتي فيل تشكل عائقاً شديداً أمام السكان و الصحة العامة.

أخصائيو الضمانات البيئية والاجتماعية في الفريق

أنطوان في. ليما، أخصائي ضمانات اجتماعية

محمد ادنين بزوي، أخصائي ضمانات بيئية
محمد عدنين البزاوية، أخصائي ضمانات بيئية

سياسات الضمانات التي قد تطبق

الشرح (اختياري)

هل تم تفعيلها؟

سياسات الضمانات

نظراً لطبيعة الأنشطة التي سيتم تنفيذها في المناطق ذات التركيزات الحضرية العالية، فقد تم تصنيف البرنامج في الفئة أ.

نظراً لعدم تحديد التوزيع الجغرافي الدقيق لمناطق التدخل في برنامج صفر عشوائيات، والذي يتم تمويله من قبل المشروع المتكامل لترقية الأحياء الفقيرة في جيبوتي وخارجها، فإنه لم يتم تحديد هذه المناطق. تم إعداد إطار عمل للإدارة البيئية والاجتماعية من أجل تحديد نوع التقييمات البيئية والاجتماعية التي يتعين القيام بها قبل بدء العمل (تقييم مفصل للأثر البيئي والاجتماعي، تقييم مبسّط للأثر البيئي والاجتماعي أو خطة الإدارة البيئية والاجتماعية. و خضعت اختصاصات إطار الإدارة البيئية والاجتماعية لاستشارة عامة.

الأنشطة التي سيتم تمويلها في إطار المكون 2 من التمويل الإضافي هي نفس أنشطة المشروع الأصلي. سيتم تحديث إطار الإدارة البيئية والاجتماعية ليشمل المجالات الجديدة لتدخل التمويل الإضافي. ستم مراجعة إطار الإدارة البيئية والاجتماعية والإفصاح عنه داخل البلد وعلى الموقع الإلكتروني الخارجي للبنك قبل التقييم.

نعم

الإجراءات التشغيلية/ أفضل الممارسات الخاصة بالتقييم البيئي 4.01

يأخذ إطار الإدارة البيئية والاجتماعية المحدث في الاعتبار الأنشطة التي سيتم تمويلها في إطار مكون مكونات الاستجابة الطارئة. و حسب نطاق أشغال إعادة التأهيل/البناء التي سيتم تنفيذها، سيتم إعداد تقييم الأثر البيئي والاجتماعي/خطة الإدارة البيئية والاجتماعية أو خطة الإدارة البيئية والاجتماعية المستقلة قبل بدء أي أشغال.

على الرغم من أن كلا من المشروع الأصلي و التمويل الإضافي ذو الصلة كبيران، إلا أنه ليس من المتوقع أن تؤدي أنشطته إلى تأثيرات بيئية صعبة أو لا يمكن الرجوع فيها. وتتعلق التأثيرات المحددة بشكل أساسي بالمخاطر والمضايقات المرتبطة بأعمال البناء والأشغال في الموقع (الصحة وسلامة العمال، وإدارة النفايات، وإدارة الأنقاض، وانبعثات الغازات، والضوضاء)، وخطر الحوادث خارج الموقع بالنسبة للسكان بالإضافة إلى التسبب في ظهور الأراضي الرطبة في حالة ضعف أداء نظام الصرف الصحي مع

خطر انتشار الملاريا بالإضافة إلى المخاطر المرتبطة بالعمل خلال جائحة الكوفيد-19.

كما سيتم مشروع التمويل الإضافي من تقديم دعم فني ومالي إضافي لبناء المساكن في منطقة إعادة التوطين وكذلك لتحسين الموائل في الأحياء التي تمت إعادة هيكلتها. ويجري حاليا إعداد دراسة كاملة لتقييم الأثر البيئي والاجتماعي لموقع إعادة التوطين الذي تبلغ مساحته 110 هكتار في جنوب بالبالا تغطي أشغال تطوير الموقع وأنشطة الإسكان المستقبلية. و سيأخذ تقييم الأثر البيئي والاجتماعي الكامل في الاعتبار الآثار البيئية الناتجة عن إدارة النفايات، والصرف الصحي، وحركة المرور الحضرية، وتلوث الهواء، واستهلاك الموارد الطبيعية، والتكيف مع تغير المناخ. سيتم مراجعة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي للـ110 هكتار والإفصاح عنه داخل البلد وعلى الموقع الإلكتروني الخارجي للبنك قبل بدء أي اشغال كما هو مطلوب في إطار الإدارة البيئية والاجتماعية.

تتمثل المخاطر الرئيسية المتعلقة بنشاط الـ110 هكتار في أن تقييم الأثر البيئي والاجتماعي لا يأخذ في الاعتبار الآثار المتعلقة بمرحلة الاستغلال في هذه المنطقة الجديدة التي سيتم إنشاؤها خاصة الآثار الناتجة عن إدارة النفايات والصرف الصحي وحركة المرور الحضرية وتلوث الهواء و استهلاك الموارد الطبيعية، و التكيف مع تغير المناخ/المرونة، إلخ.

سوف ترتبط المخاطر الاجتماعية المحتملة للمشروع في المقام الأول بأنشطة المكونات الفرعية التالية للمشروع: المكون الفرعي 1.1: الاستراتيجية الرئيسية، التخطيط وأدوات إدارة البرنامج، والمكون الفرعي 1.2: استثمارات البنية التحتية ذات الأولوية. ستؤدي هذه الأنشطة إلى ثلاث مخاطر اجتماعية محتملة إلى جانب عملية إعادة التوطين القسري الناجمة عن حيازة الأراضي: (1) الإقصاء الاجتماعي، (2) تدفق العمالة والعنف على أساس النوع الاجتماعي، و(3) سيطرة الصفوة. وقد تم تحديد التدابير الخاصة بالحد من آثار هذه المخاطر وتم تعميمها في أدوات تخطيط وإدارة البرامج، بالإضافة إلى أدوات الضمانات الخاصة بالمشروع كما هو موضح أدناه.

i. الإقصاء الاجتماعي، بما في إعادة التوطين القسري، هو الخطر الاجتماعي الرئيسي للمكون الفرعي 1.1: الاستراتيجية الرئيسية، التخطيط وأدوات إدارة البرنامج. ستدعم الأنشطة في إطار هذا المكون الفرعي تطوير الأدوات التنظيمية والاستراتيجية لتنفيذ استراتيجية صفر عشوائيات. تؤدي هذه الأدوات الخاصة بالتخطيط وإدارة البرنامج، من بين أمور أخرى، إلى تحديد أصحاب الحقوق فيما يتعلق بحقوق المواطنين وغير المواطنين في تملك الأراضي وفيما يتعلق بالأراضي التي سيتم إسناد شهادات ملكية لها. بالتالي، يمكن أن تدفع أدوات التخطيط والإدارة الخاصة بالبرنامج إلى إقصاء الشخاص الأشد فقراً، الذين يمتلكون عادة أصغر المساحات من الأراضي، بالإضافة إلى غير الجيبوتيين والمهاجرين واللاجئين الذين يعيشون في الأحياء العشوائية. وللتخفيف من هذه الآثار، سيؤكد المشروع، في إطار أدوات التخطيط (مثل الأدلة التشغيلية للمشروع) وأدوات إدارة وتخطيط البرنامج الأخرى الخاصة باستراتيجية صفر عشوائيات، على أنه ينبغي ألا يتم نقل المستفيدين أو المستفيدين المستهدفين من الإسكان الاجتماعي بأي حال من الأحوال إلا إذا تم توفير الموارد المالية والترتيبات المؤسسية والتنظيمية، التي أكدها المستفيدون وأصحاب المصلحة المتعددين في البرنامج. وقد تؤدي الاستثمارات في البنية التحتية في إطار المكون الفرعي 1-2 إلى زيادة الإيجار من جانب مالكي المنازل في الأحياء التي تم إصلاحها، مما قد يدفع بالمستأجرين الذين أصبحوا غير قادرين على تحمل ارتفاع الإيجارات للخروج من هذه المناطق، الأمر الذي يهدد بظهور طبقة فقيرة جديدة. وستشمل استراتيجية برنامج صفر عشوائيات بنوداً لإجراء تقييمات دورية لحالة الأحياء العشوائية الجديدة وأسباب ظهورها، مع أدوات لمساعدة هؤلاء المستأجرين في العثور على مساكن ميسورة التكلفة.

ii. سنعطي العمالة المحلية من بلبالا ومدينة جيبوتي الأولوية في الاستثمارات. ولهذه الغاية، تهدف الأشغال المدنية الممولة في إطار هذا المشروع إلى توفير فرص عمل للمقيمين لا سيما الشباب. ويُقدَّر العدد الإجمالي للعمالة التي سيتم الاستعانة بها مباشرة في أعمال بناء الطريق البالغ طوله 1.2 كيلومتر بـ 20 إلى 30 شخصاً. لا يمكن استبعاد توظيف بعض العمال المؤهلين من خارج جيبوتي لأسباب فنية أو مالية. وعلى الرغم من التقديرات التي ترى بأن هذا التدفق سيكون طفيفاً، إلا أنه يمكن أن يُحفِّز الصراعات الاجتماعية والعنف القائم على النوع الاجتماعي. وللحد من هذه الآثار

السلبية، سيتم اتخاذ مجموعة من التدابير وذلك اعتماداً على مستوى المخاطر. من بين هذه التدابير، سيقوم المشروع بما يلي: أ) إنشاء برنامج لإشراك السكان المحليين وخاصة الشباب، ب) توعية المقاولين والعمال بالعنف القائم على النوع الاجتماعي، ج) إدراج شروط العقد المتعلقة بظروف العمل وإدارته وحماية الطفل والوقاية من العنف الاجتماعي، ومدونة السلوك في جميع عقود الأشغال المدنية، د) إنشاء آلية لمعالجة الشكاوى تكون قابلة للمساءلة ويمكن الوصول إليها لضمان التعامل مع أي حادث مرتبط بتدفق العمالة والعنف الاجتماعي بطريقة فعالة تأخذ بعين الاعتبار حساسية الوضع الاجتماعي. وقد تم إنشاء آلية معالجة الشكاوى على مستوى المشروع لخدمة المجموعات والأفراد الذين يعتقدون أنهم يتأثرون سلباً من استثمارات البنك الدولي في برنامج صفر عشوائيات. وتشمل آلية معالجة الشكاوى هذه مجالس شيوخ الأحياء، ومحكمة القانون العرفي، و موفق مجلس المدينة والنظام القانوني الحديث، التي تتبع نظام آلية معالجة الشكاوى المحلي والتي سيتم تعزيزها من خلال دعم المشروع.

تمثل سيطرة الصفوة/هيمنة النخبة أحد المخاطر المحتملة في تنفيذ المكوّن الفرعي 1.1: الاستراتيجيات الرئيسية والتخطيط وأدوات إدارة البرنامج. يمكن أن يؤدي تصميم أدوات تخطيط البرنامج مثل (القواعد، الأعراف المدنية والقوانين) إلى سيطرة الصفوة. ستصبح معايير التأهل للإسكان الاجتماعي شفافة ومحددة في أدوات تخطيط وإدارة البرنامج. لا ينبغي بأي حال من الأحوال نقل المستفيدين المحتملين أو المستفيدين المستهدفين من الإسكان الاجتماعي إلا إذا تم توفير الموارد المالية والترتيبات المؤسسية والتنظيمية، التي أكدها المستفيدون وأصحاب المصلحة المتعددين في البرنامج من أجل عدم تفجير المستفيدين من الإسكان الاجتماعي.

تم تعيين جهة اتصال بدوام كامل (أخصائي اجتماعي) لدى وكالة التأهيل الحضري والإسكان الاجتماعي لإدارة جميع الجوانب البيئية والاجتماعية.

و سيدعم جهة الاتصال هذه أربعة مساعدين ومستشار محلي بدوام جزئي. كما هو مذكور في وثيقة تقييم المشروع الأصلي للمشروع الأصلي لهذا المشروع، يجب أن يكون لدى وكالة التأهيل الحضري والإسكان الاجتماعي أخصائيين إجراءات وقائية، أخصائي ضمانات بيئية وأخصائي ضمانات اجتماعية لضمان تنفيذ الإجراءات الوقائية بالشكل المناسب. وقد أصبح ذلك أكثر أهمية في ظل توسيع النطاق الجغرافي

والاجتماعي للمشروع الذي تم إدراجه من خلال التمويل الإضافي.
كما يوفر إطار الإدارة البيئية والاجتماعية برنامجا لبناء القدرات و كذلك آلية للتظلم.

لقد تمت مراجعة إطار الإدارة البيئية والاجتماعية في 17 أبريل 2018، وقد تم دمج جميع الملاحظات ذات الصلة في نسخته النهائية التي وافق عليها البنك الدولي والتي تم نشرها على الموقع الإلكتروني لوكالة صندوق الإسكان وعلى الموقع الخارجي للبنك الدولي في 8 جولية 2018.

و بالنظر إلى آلية الفحص التي تم تطويرها في إطار الإدارة البيئية والاجتماعية، فقد تم إعداد تقييم مبسط للأثر البيئي والاجتماعي من أجل إنجاز طريق الوصول البالغ طوله 1.2 كيلومتر في بلبالا أنسيان. وقد تم التشاور حول هذا التقييم مع السكان المعنيين بالمشروع في 5 مارس 2018. وقد نُشرت النسخة النهائية من تقييم الأثر البيئي والاجتماعي، الذي أخذ بعين الاعتبار الملاحظات ذات الصلة من السكان بالإضافة إلى تعليقات البنك الدولي، على الموقع الإلكتروني لوكالة صندوق الإسكان في 8 جولية 2018. سوف يتم توفير ملخص مفصل يعرض المخاطر الرئيسية المحددة في تقييم الأثر البيئي والاجتماعي وكذلك تدابير التخفيف المقترحة للجمهور عن طريق العرض المحلي. سيتم الكشف عن إطار الإدارة البيئية والاجتماعية المحدث الخاص بالتمويل الإضافي والإفصاح عنه داخل البلد وعلى الموقع الإلكتروني الخارجي للبنك قبل التقييم.

الإجراءات التشغيلية/أفضل الممارسات الخاصة بمعايير الأداء لأنشطة القطاع الخاص 4.03	لا	غير متاح
الإجراءات التشغيلية/أفضل الممارسات الخاصة بالموائل الطبيعية 4.04	لا	لم يتم تفعيل هذه السياسة لأن المشروع لن يشمل أشغال في الموائل الطبيعية أو المناطق المحمية.
الإجراءات التشغيلية/أفضل الممارسات الخاصة بالغابات 4.36	لا	لا يتم تفعيل هذه السياسة لأن المشروع لن يشمل العمل في الغابات أو إعادة تأهيلها كما أنه لن يدعم الاستثمارات الأخرى التي تعتمد على خدمات الغابات.
الإجراءات التشغيلية الخاصة بإدارة الآفات 4.09	لا	لا يشمل المشروع استخدام المبيدات أو غيرها من المنتجات ذات الصلة.
الإجراءات التشغيلية/أفضل الممارسات الخاصة بالموارد الثقافية المادية 4.11	لا	قام إطار عمل الإدارة البيئية والاجتماعية بتحليل مناطق المشروع وأكد أن العملية المقترحة ليس من المتوقع أن تشكل مخاطر تلحق الضرر بالمتعلقات الثقافية المجتمعية الحالية. ومع ذلك اقترح إطار عمل الإدارة البيئية والاجتماعية تدابير يجب اتباعها إذا تم اكتشاف هذه الممتلكات خلال تنفيذ المشروع. سيتم تطبيق إجراءات الملكية الثقافية وتدابير العثور عن طريق الصدفة وتدابير التخفيف المناسبة لكل من تحديد

<p>الممتلكات الثقافية و حمايتها (من السرقة و سوء التعامل مع القطع الأثرية المكتشفة).</p>		
<p>سوف لن يؤثر المشروع على السكان الأصليين. حيث لا توجد في جيبوتي مجموعة سكانية تعتبر من السكان الأصليين، كما هو محدد في السياسة التشغيلية 4.10. وبالتالي لن تؤثر أنشطة المشروع على المناطق التي يقطنها السكان الأصليون.</p>	<p>لا</p>	<p>الإجراءات التشغيلية/أفضل الممارسات الخاصة بالسكان الأصليين 4.10</p>
<p>سوف ينتج عن المشروع حيازة الأراضي وإعادة التوطين القسري، لا سيما المكون الفرعي 1.2 منه (استثمارات البنية التحتية ذات الأولوية). سيقوم هذا المكون بتمويل الأشغال المدنية التي تم تحديدها كأولوية أو كاستثمارات استراتيجية، مثل البنية التحتية أو إنشاء محطات الحافلات أو التنوير العمومي. يعتبر الاستبعاد الاجتماعي، بما في ذلك إعادة التوطين القسري، الخطر الاجتماعي الرئيسي للمكون الفرعي 1.1: الاستراتيجية الرئيسية وأدوات التخطيط والإدارة. ستدعم الأنشطة في إطار هذا المكون الفرعي تطوير الأدوات التنظيمية والاستراتيجية لتنفيذ استراتيجية صفر عشوائيات. ستؤدي هذه الأدوات لتخطيط وإدارة البرنامج، من بين أمور أخرى، إلى تعريف أصحاب الحقوق، في علاقة بحقوق المواطنين وغير المواطنين في امتلاك الأراضي/الممتلكات، وفيما يتعلق بقطع الأراضي التي سيتم إسنادها سندات ملكية. وبالتالي، يمكن أن تؤدي أدوات التخطيط والإدارة الخاصة بالبرنامج إلى إقصاء الأشخاص الأكثر فقراً، الذين يمتلكون عادةً أصغر قطع الأرض، وغير الجيبوتيين والمهاجرين واللاجئين الذين يعيشون في الأحياء العشوائية. وللتخفيف من هذه الآثار، سيضع المشروع في أدوات التخطيط (على سبيل المثال أدلة عمليات المشروع) وأدوات الاستثمار والإدارة لبرنامج استراتيجية صفر عشوائيات، المبادئ/المعايير الشفافة للأهلية.</p>	<p>نعم</p>	<p>الإجراءات التشغيلية/أفضل الممارسات الخاصة بإعادة التوطين القسري 4.12</p>
<p>على سبيل المثال، فيما يتعلق بتمليك الأراضي، يجب أن يقترح دليل عمليات المشروع أنه نظراً لتعقيد قضايا الحيازة في الأحياء العشوائية، وأهمية الحيازة الآمنة لسبل العيش، هناك حاجة إلى تقييم وتصميم دقيقين للمساعدة في ضمان عدم تسبب المشروعات دون قصد في تعرض الحقوق المشروعة القائمة للخطر (بما في ذلك الحقوق الجماعية والحقوق الفرعية وحقوق المرأة) أو لها عواقب أخرى غير مقصودة حيث يدعم المشروع تمليك الأراضي والمسائل ذات الصلة. في مثل هذه الظروف، سيثبت المقترض على الأقل بما يرضى البنك أن القوانين والإجراءات المعمول بها، إلى جانب ميزات تصميم المشروع (أ) توفر قواعد واضحة وكافية</p>		

للاعتراف بحقوق حيازة الأراضي ذات الصلة؛ (ب) وضع معايير و طريقة عمل عادلة و إجراءات شفافة و تشاركية لحل شكاوى الحيازة؛ و (ج) تتضمن جهود حقيقية لإعلام الأشخاص المتضررين بحقوقهم وإتاحة الوصول إلى المشورة المحايدة. عند إعادة التوطين، يجب أن يذكر دليل عمليات إعادة التوطين أنه لن يتم نقل المستفيدين المتأثرين أو المستفيدين المستهدفين تحت أي ظرف من الظروف ما لم يتم تأكيد الموارد المالية والترتيبات المؤسسية والتنظيمية لإعادة توطينهم من قبل الأشخاص المتضررين ومختلف أصحاب المصلحة في البرنامج. ستخضع الاستثمارات الاجتماعية، على سبيل المثال القروض الصغيرة، لمبادئ/معايير الإنصاف والتقييم البيئي والاجتماعي.

تم إعداد إطار سياسة إعادة التوطين للمشروع الأصلي (تمت مراجعته و الموافقة عليه من قبل البنك) وتم تحديثه لتلبية متطلبات التمويل الإضافي و عموم عمليات حيازة الأراضي لأغراض البرنامج. تم إعداد خطة عمل إعادة التوطين في عام 2018 (تمت مراجعته و الموافقة عليه من قبل البنك) تخص طريق الوصول البالغ طوله 1.2 كيلومتر في بالبلا أنسيان للتخفيف من الآثار السلبية المحتملة.

تم تحديث خطة عمل إعادة التوطين في عام 2019 لملاءمتها مع تغييرات التصميم التفصيلية للامتثال. و حددت خطة عمل إعادة التوطين المحدثة وجود 214 أسرة تأثرت جزئيًا ببناء الطريق، أي حوالي 1070 شخصًا متضررًا من المشروع، ومع ذلك، لا يوجد نزوح مادي. كما تقتصر الآثار السلبية على الخسارة الجزئية للهياكل (الأسوار والغرف والأكشاك) والخسارة المؤقتة للوصول إلى أكشاك الرصيف وأسطح الطاولات للتجارة في الشوارع. يتم تنفيذ خطة عمل إعادة التوطين بشكل مرضي.

ستشمل الدراسات الفنية المستقبلية التي سيمولها المشروع تقييم الأثر الاجتماعي لمعالجة الآثار/المخاطر ذات الصلة بأخذ الأراضي، بما في ذلك العنف القائم على النوع الاجتماعي. ويوصي المانحون الآخرون الذين يستثمرون في برنامج صفر عشوائيات بفعل الشيء نفسه، بما يتماشى مع إطار سياسة إعادة التوطين. كما سيتم إعداد خطط عمل إعادة توطين إضافية حسب الحاجة بمجرد الانتهاء من خطط إعادة الهيكلة للأحياء الجديدة التي سيتم تمويلها من خلال التمويل الإضافي.

المشروع المتكامل لترقية الأحياء العشوائية في جيبوتي – التمويل الإضافي (P172979)

لن يقوم المشروع ببناء السدود أو الاعتماد عليها	لا	الإجراءات التشغيلية/أفضل الممارسات الخاصة بسلامة السدود 4.37
لن يؤثر المشروع على مجاري المياه الدولية	لا	الإجراءات التشغيلية/أفضل الممارسات الخاصة بالمشاريع المقامة على مجاري المياه الدولية 7.50
لا يقع المشروع في منطقة متنازع عليها	لا	الإجراءات التشغيلية/ أفضل الممارسات الخاصة بالمشاريع المقامة في المناطق المتنازع عليها 7.60

قضايا سياسة الضمانات الرئيسية و إدارتها

أ. ملخص حول قضايا الضمانات الرئيسية

1. قدم وصفا للضمانات والتأثيرات المرتبطة بالمشروع المقترح. قم بتحديد ووصف أي تأثيرات محتملة واسعة النطاق، كبيرة و/أو أي تأثيرات لا يمكن تصحيحها:

على الرغم من أن البرنامج كبير، إلا أنه ليس من المتوقع أن تؤدي أنشطته إلى تأثيرات بيئية صعبة أو لا يمكن تصحيحها. تتعلق التأثيرات المحددة أساساً بالمخاطر و مصادر الازعاج المرتبطة باشغال البناء والموقع (الصحة وسلامة العمال، وإدارة النفايات، وإدارة الأنقاض، وانبعاثات الغازات، والضوضاء)، وخطر الحوادث خارج الموقع بالنسبة للسكان، و التسبب في ظهور الأراضي الرطبة في حالة ضعف أداء نظام الصرف الصحي مع خطر انتشار الملاريا. وتشمل الآثار والمخاطر الاجتماعية ما يلي: (1) حيازة الأراضي وإعادة التوطين القسري، (2) تدفق العمالة والعنف القائم على النوع الاجتماعي، (3) الإقصاء الاجتماعي وسيطرة الصفوة. حددت خطة عمل إعادة التوطين الخاصة بالطريق البالغ طوله 1.2 كم الذي يعتبر أولوية في الاستثمار، 169 أسرة متضررة جزئياً، أي 909 من الأشخاص المتأثرين بالمشروع دون حصول نزوح مادي. وقدر إطار سياسة إعادة التوطين تأثر حوالي 252 أسرة (1260 شخص) نتيجة مشروع إعادة هيكلة بلبالا إنسيان و7644 أسرة (38220 شخص) نتيجة برنامج صفر عشوائيات. قام إطار سياسة إعادة التوطين المحدث للتمويل الإضافي بمراجعة هذا الرقم ليصبح 39480 شخصاً متضرراً من المشروع (7900 أسرة)، وهو عدد الأشخاص الذين سيتأثرون بالمشروع. تم تحديد موقع إعادة توطين مساحته 110 هكتارات و شراؤه (بواسطة وكالة التأهيل الحضري والإسكان الاجتماعي) في منطقة النسيم جنوب بالبالا. و على الرغم من أن الموقع مملوك من قبل الحكومة، إلا أنه خضع لتقييم الأثر البيئي والاجتماعي قبل انطلاق الأشغال المدنية المتعلقة بإعادة التوطين القسري التي يسببها المشروع. ومن المحتمل حدوث تدفق العمالة وارتفاع منسوب العنف على أساس النوع الاجتماعي، والإقصاء الاجتماعي وسيطرة الصفوة في عملية تنفيذ برنامج صفر عشوائيات.

سوف لن تؤدي أنشطة مشروع التمويل الإضافي إلى تفعيل سياسات وقائية بيئية أو اجتماعية جديدة لأن الأنشطة التي سيتم تمويلها بموجب المكون 2 هي نفس أنشطة المشروع الأصلي. سيكون التغيير الوحيد هو توسيع منطقة التدخل الجغرافي للمشروع إلى منطقة دجاجا بولدك في بلدية بولابوس، وثلاثة أحياء صغيرة أخرى في بلبالا الشمالية، وإلى قرى اللاجئين 'علي عديه' و 'هول هول'. لن يتدخل المشروع في الموائل الطبيعية مثل المناطق المحمية الطبيعية أو الغابات.

2. قم بوصف أي آثار محتملة غير مباشرة و/أو طويلة المدى بسبب الأنشطة المستقبلية المتوقعة في منطقة المشروع:

تعتبر التأثيرات طويلة المدى إيجابية إلى حد ما. سوف تتحسن الظروف المعيشية للأشخاص المتأثرين بالمشروع لأن فرص وصولهم للخدمات الأساسية سيتحسن: الماء والكهرباء، بما في ذلك إنارة الشوارع وجمع القمامة والمرافق العامة (العيادات الصحية والمدارس و السكن الاجتماعي).

3. قم بوصف أي بدائل للمشروع (عند الإقتضاء) يتم النظر فيها للمساعدة على تجنب الآثار السلبية أو تقليلها:

سوف تستخدم دراسات التطوير الحضري عمليات تقليص إعادة التوطين القسري كإحدى المعايير التقنية المقترحة للتحديث.

4. قم بوصف التدابير التي يتخذها المقترض لمعالجة قضايا الضمانات. تقديم تقييم لقدرة المقترض على التخطيط وتنفيذ التدابير التي تم وصفها:

قام المشروع الأصلي بوضع الأسس لإدارة بيئية واجتماعية سليمة. تم إنشاء جهة اتصال بيئية واجتماعية صلب وكالة التأهيل الحضري والإسكان الاجتماعي. جهة الاتصال هي عبارة عن موظف بدوام كامل (أخصائي ضمانات اجتماعية شاب) يدعمه أربعة مساعدين شباب ومستشار ذو خبرة بدوام جزئي. يعتبر تعزيز رأس المال البشري (خبير ضمانات بيئية) وبناء قدرات الموظفين ضروريان كما هو مذكور في وثيقة تقييم المشروع الأصلي. و يأخذ إطار الإدارة البيئية والاجتماعية في الاعتبار هذه المتطلبات. حيث تم إعداد أدوات الإجراءات الوقائية (إطار الإدارة البيئية والاجتماعية وإطار سياسة إعادة التوطين للمشروع الأصلي في الوقت المناسب، كما هو الأمر بالنسبة لتقييم الأثر البيئي والاجتماعي وخطة عمل إعادة التوطين الخاصة بالأشغال المدنية الأولى. و تم تنفيذ الرصد البيئي والاجتماعي للأشغال المدنية مع التوثيق المناسب؛ و لم يتم الإبلاغ عن حوادث كبيرة، كما لم تتم معاينة إعادة توطين مادي. تم إعداد آليتين لمعالجة الشكاوى و تم تفعيلهما. آلية معالجة الشكاوى على مستوى المشروع (بعد عام واحد من انتهاء نفاذ المشروع) وآلية معالجة الشكاوى لخطة عمل إعادة التوطين و المتعلقة بعمليات الاستحواذ على الأراضي الناتجة عن إنشاء طريق بطول 1.2 كم في بالبالا أنسيان. و تتولى الآليتان تسلم الشكاوى/المخاوف و معالجتها. و قد تم تقييم أداءها على أنه مرضي. كما كانت وكالة التأهيل الحضري والإسكان الاجتماعي استباقية في إعداد وثائق الحماية الهامة المتعلقة بأشغال البنية التحتية اللاحقة في موقع إعادة التوطين (110 هكتار) في بالبالا الجنوبية التي تم تحديدها للبرنامج. تم إجراء فحص بيئي واجتماعي للموقع، ولم يتم معاينة نزوح مادي أو اقتصادي. كما أن تقييم الأثر البيئي والاجتماعي للموقع قيد الإعداد.

التمويل الإضافي: تم إعداد إطار الإدارة البيئية والاجتماعية وإطار سياسة إعادة التوطين للمشروع الأصلي لتصنيف الاستثمارات التي سيتم إجراؤها في إطار برنامج صفر عشوائيات و ذلك لتحديد نوع الدراسات البيئية المطلوب إجراؤها قبل بدء الأشغال (استكمال تقييم الأثر البيئي والاجتماعي أو تقييم الأثر البيئي والاجتماعي المبسط أو خطة الإدارة البيئية والاجتماعية و خطة عمل إعادة التوطين المحتملة). كما قام إطار الإدارة البيئية والاجتماعية الأصلي بتغطية الأنشطة التي سيتم تمويلها في إطار مكون مكونات الاستجابة الطارئة للتأكد من أن الفحوصات والإجراءات الصحيحة مطبقة في حالة تنفيذ أنشطة مكونات الاستجابة الطارئة. و تضمن قسم إطار الإدارة البيئية والاجتماعية لمكونات الاستجابة الطارئة قائمة إيجابية بالأنشطة المؤهلة. كما تم تحديث إطار الإدارة البيئية والاجتماعية وإطار سياسة إعادة التوطين لدمج النطاق الجغرافي والاجتماعي الموسع للتمويل الإضافي والمخاطر المتعلقة بتنفيذ الأنشطة في إطار جائحة كوفيد-19. تمت مراجعة إطار الإدارة البيئية والاجتماعية وإطار سياسة إعادة التوطين المحدثين في 23 يناير 2020 و 27 أكتوبر 2020، وتم الإفصاح عن الأداتين في 12 نوفمبر 2020 داخل البلد و على الموقع الإلكتروني الخارجي للبنك قبل التقييم. تم تحديث إطار سياسة إعادة التوطين ليشمل النطاق الموسع للمشروع، بما في ذلك قريتا اللاجئين.

5. قم بتحديد أصحاب المصلحة الرئيسيين ووصف آليات التشاور والإفصاح عن سياسات الضمانات، مع التركيز على الأشخاص الذين من المحتمل أن يتأثروا بالمشروع:

تم اتباع نهج تشاوري خلال تصميم وإعداد المشروع على عدة مستويات. ومن بين أصحاب المصلحة الرئيسيين أثناء إعداد المشروع: الحكومة الوطنية، السلطات المحلية، المسؤولون الحكوميون المحليون، قادة المجتمعات المحلية، منظمات الأحياء، الأشخاص المتضررون من المشروع بما في ذلك النساء والشباب والمجتمع المدني. بالإضافة إلى ذلك، تم التشاور مع شركاء التنمية الدوليين، وكالة اليابان للتعاون الدولي (جايكا)، الوكالة الفرنسية للتنمية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين. و سيتم التشاور حول أدوات الضمانات التي يجب تنفيذها مع السكان المعنيين بالمشروع قبل انطلاق أعمال المشروع. وسيتم نشر وثائق الضمانات على الموقع الإلكتروني لوزارة الإسكان كما سيتم توزيع النسخ المطبوعة على مكاتب البلدية ومكاتب الأحياء. كما سيتم عرض ملخص للجمهور يعرض المخاطر الرئيسية المحددة في التقييم البيئي بالإضافة إلى تدابير التخفيف المقترحة. و يتم حاليا إعداد برنامج إشراك المواطنين من أجل: (1) إشراك السكان المحليين وخاصة الشباب، (2) توعية المقاولين والعمال بشأن العنف القائم على النوع الاجتماعي،

المشروع المتكامل لترقية الأحياء العشوائية في جيبوتي – التمويل الإضافي (P172979)

(3) إدراج شروط العقد المتعلقة بظروف العمل والإدارة، وحماية الطفل والوقاية من العنف على أساس النوع الاجتماعي بالإضافة إلى مدونة لقواعد السلوك في جميع عقود الأشغال المدنية. تم إعداد آلية معالجة الشكاوى لخدمة الأفراد والمجموعات الذين يعتقدون أنهم سيتأثرون سلباً من استثمارات البنك الدولي في برنامج صفر عشوائيات.

ب. متطلبات الإفصاح (ملاحظة: لا تظهر الأقسام أدناه إلا إذا تم تفعيل سياسة الضمانات)

التقييم البيئي/التدقيق/خطة الإدارة/أشياء أخرى

تاريخ الاستلام من قبل البنك	تاريخ التقديم من أجل الإفصاح	بالنسبة للمشروعات من الفئة أ، تاريخ توزيع الملخص التنفيذي للتقييم البيئي على المديرين التنفيذيين
12 نوفمبر 2020	12 نوفمبر 2020	
الإفصاح "داخل البلد" جيبوتي		
12 نوفمبر 2020 : الملاحظات		
خطة عمل إعادة التوطين/إطار العمل/عملية وضع السياسات		
تاريخ الاستلام من قبل البنك	تاريخ التقديم من أجل الإفصاح	
12 نوفمبر 2020	12 نوفمبر 2020	
الإفصاح "داخل البلد" جيبوتي		
12 نوفمبر 2020 : الملاحظات		
إذا قام المشروع بتفعيل سياسات إدارة الآفات و/أو الموارد الثقافية المادية، فيجب معالجة القضايا ذات الصلة و الإفصاح عنها كجزء من التقييم البيئي/التدقيق/أو خطة الإدارة البيئية.		
إذا لم يكن من المتوقع الإفصاح داخل البلد عن أي من المستندات المذكورة أعلاه، فيرجى توضيح السبب:		

ج. مؤشرات رصد الامتثال على المستوى المؤسسي (يتم ملؤها عند الانتهاء من إعداد ورقة بيانات الضمانات الشاملة في الاجتماع المخصص لاتخاذ قرار بخصوص المشروع) (ملاحظة: لا تظهر الأقسام أدناه إلا في حالة تفعيل سياسة الضمانات المقابلة)

الإجراءات التشغيلية/أفضل الممارسات الخاصة بالتقييم البيئي 4.01

- هل يتطلب المشروع تقييماً بيئياً (بما في ذلك خطة الإدارة البيئية) مستقلاً؟
نعم
- إذا كانت الإجابة بنعم، فهل قامت وحدة البيئة الإقليمية أو مدير الممارسة بمراجعة التقييم البيئي والموافقة عليه؟
نعم
- هل أن التكاليف والمسؤوليات الخاصة بخطة الإدارة البيئية مضمنة في الائتمان/القرض؟
نعم

الإجراءات التشغيلية/أفضل الممارسات الخاصة بإعادة التوطين القسري 4.12

- هل تم إعداد خطة لإعادة التوطين/خطة عمل مختصرة/إطار سياسة/إطار عملية (حسب الاقتضاء)؟
نعم
- إذا كانت الإجابة بنعم، فهل قامت الوحدة الإقليمية المسؤولة عن الضمانات أو مدير الممارسة بمراجعة الخطة؟
نعم
- هل من المتوقع حدوث نزوح /ترحيل فعلي؟
ستتم مناقشته لاحقاً
- هل من المتوقع حدوث نزوح اقتصادي؟ (فقدان الأصول أو القدرة على الوصول إلى الأصول الأمر الذي يؤدي إلى فقدان مصادر الدخل أو غيرها من وسائل كسب العيش)
ستتم مناقشته لاحقاً

سياسة البنك الدولي بشأن الإفصاح عن المعلومات

- هل تم إرسال الوثائق الخاصة بالضمانات ذات الصلة إلى البنك الدولي للإفصاح عنها؟
نعم
- هل تم الكشف عن الوثائق ذات الصلة داخل البلد في مكان عام بشكل ولغة مفهومة ومتاحة للمجموعات المتأثرة بالمشروع والمنظمات غير الحكومية المحلية؟
نعم

جميع سياسات الضمانات

- هل تم إعداد جدول زمني وميزانية ومسؤوليات مؤسسية واضحة من أجل تنفيذ التدابير المتعلقة بسياسات الضمانات؟
نعم
- هل تم تضمين التكاليف المتعلقة بتدابير سياسات الضمانات في تكلفة المشروع؟
نعم
- هل يشمل نظام رصد وتقييم المشروع رصد الآثار والتدابير الوقائية المتعلقة بسياسات الضمانات؟
نعم

المشروع المتكامل لترقية الأحياء العشوائية في جيبوتي – التمويل الإضافي (P172979)

- هل تم الاتفاق على ترتيبات مرصية مع المقترض وتم التعبير عن ذلك بشكل كاف في المستندات القانونية للمشروع؟
نعم

معلومات جهات الاتصال

البنك الدولي

سليم روحانا
كبير الأخصائيين الحضريين

أناستاسيا نجمة تواتي
أخصائي تطوير حضري

بنيامين هيرزبرج
كبير أخصائيي القطاع الخاص

المقترض/العميل/المستلم

جمهورية جيبوتي

علي محمد علي

مدير التمويل الخارجي

aligadileh@yahoo.fr

الوكالات المنفذة

وكالة التأهيل الحضري و الاسكان الاجتماعي

عبدالرحمن علي أحمد

المدير التنفيذي

abdourahmanali@yahoo.fr

لمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال ب:

البنك الدولي

1818 H Street, NW

Washington, D.C. 20433

هاتف (202) 473-1000

الموقع الإلكتروني: <http://www.worldbank.org/projects>

الموافقات

سليم روحانا أناستاسيا نجمة تواتي بينجامين هيرزبرغ	قا	
تمت الموافقة عليه من قبل		
16- نوفمبر - 2020	جايل جريجوار	استشاري الإجراءات الوقائية

المشروع المتكامل لترقية الأحياء العشوائية في جيبوتي – التمويل الإضافي (P172979)

2020 - نوفمبر - 16	جعفر صادق فريعة	مدير/ممارسة:
		المدير القطري